الاعلام الإسرائيلي يصف استقبال رئيس الوزراء الاسرائيلي في الأردن بأنه «غير دافئ» بسبب خطة التجميع

اولمرت يهدد الفلسطينيين من عمان بالبحث عن خيارات أخرى إذا لم يقوموا بإلتزاماتهم

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام البدارين:

هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت الفلسطينيين بالبحث عن خيارات أخرى لم يحددها لتحريك الوضع في الشرق الاوسط إذا لم يقوموا بواجبهم وإلتزاماتهم.

وقال اولمرت عقب مباحثات اجراها أمس في عمان مع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني اذا لم يقم الفلسطينيون بالتزاماتهم ولم يبرز أي افق سياسي «فلن يكون امامنا أي خيار سوى البحث عن طرق اخرى لتحريك الوضع في الشرق الاوسط»، معربا عن امله في ان ينفذ الفلسطينيون التزاماتهم.

واكد اولمرت حرصه على تقوية العلاقات مع الاردن قائلا ان علاقات بلاده مع الاردن امر اساسي وضروري وذو اهمية استراتيجية.

وقال ان الاردن يلعب دورا مهما في الحفاظ على الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

وحول الوضع الاقتصادي المتدهور في الاراضي الفلسطينية أكد اولمرت ان اسرائيل ستتخذ اجراءات ملموسة لتحسين الوضع الانساني للفلسطينيين مثمنا جهود الاردن لمساعدة الشعب الفلسطيني.. وقال: «سأسهل دخول أي مساعدات تأتي من الاردن الى الفلسطينيين».

كما عبر عن تقديره العميق لمساعدة الاردن في تزويد قوات الامن الرئاسي الفلسطيني بالمعدات والتدريب.

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الثنائية قال اولمرت ان الجانبين اتفقا على دفعها الى الامام وناقشا توسيع المناطق الصناعية المؤهلة وطرق تطوير المناطق الحدودية في وادي عربة والبحر الميت.

ومن جانبه جدد العاهل الأردني ثقته بان حل الدولتين هو الحل الذي يجب تحقيقه من خلال المفاوضات والاتفاقيات الثنائية الفلسطينية ـ الإسرائيلية ووفقا لخارطة الطريق.

وقال ان التوصل من خلال التفاوض الى اتفاقية تؤدي الى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومترابطة جغرافيا ومستقلة على الأرض الفلسطينية سيساعد على تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

وبين أن هذا هو السلام الذي سيوفر الأمن والإستقرار لكل العرب والإسرائيليين رجالاً ونساءً وأطفالاً.. والسلام الذي سيدافع عنه ويحميه الناس من كلا الطرفين الان وفي المستقبل وقال ان اولمرت أكد التزامه بخارطة الطريق وبالتوصل الى اتفاقية سلام في المستقبل القريب بالشراكة مع الفلسطينيين معربا عن قلقه حيال تدهور الأوضاع، اقتصادياً وإنسانياً، في الاراضي الفلسطينية معربا عن رغبة الأردن في أن تعمل جميع الأطراف معاً لضمان استئناف المساعدات للشعب الفلسطيني.

وكان الملك اعلن عشية لقائه اولمرت ان مصلحة الاردن «فوق كل الاعتبارات والمصالح»، مضيفا ان المملكة الهاشمية «لن تكون وطنا بديلا لاحد» كما شدد على عدم «التهاون او التسامح مع اي جهة تحاول العبث بأمن هذا البلد».

ولم يتطرق الملك بشكل مباشر الى خطة اولمرت الاحادية الجانب لرسم الحدود النهائية للدولة العبرية بحلول سنة 2010 والتي يرفضها العاهل الاردني.

وكان مسؤولون اردنيون اعلنوا قبل اللقاء ان الملك سيبلغ اولمرت معارضته لهذه الخطة. ووصف الاعلام الاسرائيلي (يو بي آي) استقبال أولمرت في عمان امس بأنه كان «غير دافئ» بسبب معارضة الأردن الشديدة لـ«خطة التجميع».

وكان ملك الاردن عبر في مقابلة مع «يديعوت أحرونوت» أمس الاول عن معارضته وقلقه الشديدين من نية أولمرت تنفيذ خطوات أحادية الجانب في الضفة الغربية.

وأفاد موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني امس أن الأردنيين طلبوا قبل لقاء الملك عبد الله بأولمرت عدم عقد مؤتمر صحافي مشترك على غرار المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس المصري حسني مبارك في منتجع شرم الشيخ المصري الأسبوع الماضي.

وأضافت أن الجانب الإسرائيلي أصرّ على أن يكون هناك «ظهور إعلامي» خلال زيارة أولمرت للأردن امس وتوصل الطرفان في النهاية إلى قرار بأن يدلي الزعيمان ببيانين منفصلين في المؤتمر الصحافي الذي عقداه بعد لقائهما.

من جهة أخرى نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصادر سياسية إسرائيلية في الأردن قولها امس إن «هناك غضبا كبيرا في المملكة الهاشمية على الحكومة الإسرائيلية بسبب خطة التجميع».

ولفتت المصادر ذاتها إلى أن «تنفيذ إسرائيل للخطة الأحادية الجانب قد يؤدي إلى إلحاق أضرار بالعلاقات بين الدولتين».

وأوضحت المصادر الإسرائيلية أن المسؤولين الأردنيين يتخوفون من أن أي خطوة إسرائيلية أحادية الجانب إضافة إلى استكمال بناء الجدار العازل في الضفة وضم أراض «سيؤدي إلى إشعال الأراضي الفلسطينية وسيؤدي إلى حدوث قلاقل بين الأغلبية الفلسطينية عندهم».

ويخشى الأردن وفقا لهذه المصادر الإسرائيلية من انتقال أعداد من الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى المملكة الهاشمية.

الملك الاردني مستقبلا رئيس الوزراء الاسرائيلي في عمان امس

احراق اعلام امريكية في عمان احتجاجا على زيارة اولمرت للاردن

اعتصام للنقابات والمعارضة احتجاجا على زيارة أولمرت لعمان

إسلاميو الأردن يشعرون بالمرارة: «ابوابنا مفتوحة لاعدائنا ومغلقة بوجه اخوتنا»

■ عمان ـ اف ب ـ يو بي أي: نفذت النقابات الاردنية واحزاب المعارضة اعتصاما في عمان امس الخميس احتجاجا على زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت للاردن.

وتجمع عشرات امام مبنى مجمع النقابات المهنية حاملين لافتات كتب عليها «لا لاستقبال قاتل اهلنا في فلسطين» و«ابوابنا مفتوحة لاعدائنا ومغلقة بوجه اخوتنا» و«القاتل اولمرت».

وأعرب الإسلاميون في الأردن عن شعورهم بـ«المرارة» بسبب الزيارة التي قام بها أولمرت الى عمان امس الخميس. وعبر رئيس مجلس شورى حزب جبهة العمل الإسلامي حمزة منصور في تصريح صحافي امس الخميس عن «المرارة لوجود رئيس وزراء العدو الصهيوني إيهود أولمرت على الأرض الاردنية»، وهو الذي «يمثل بسياساته العدوانية وبرامجه المعلنة خطراً حقيقياً عليها».

وقال إن زيارة أولمرت الى الأردن «شديدة الوقع على النفوس وتستحق الإدانة والاستنكار، فأولمرت ليس إلا وجهاً آخر لشارون، وهو ماض في سياسة التوسع والاغتصاب على حساب الشعب الفلسطيني».

ولفت منصور الى أن سياسة أولمرت «لها تداعيات خطيرة على فلسطين والأردن»، مستهجناً ترحيب بعض العواصم العربية به على الرغم من وضوح مشروعه المهدد للأمة العربية»، في إشارة الى زيارة أولمرت الى كل من القاهرة وعمان. ورأى منصور في تصريحه «أن مصلحة الأردن تكمن في انسجام سياسته الرسمية مع نبض الشارع الرافض لأي علاقة مع إسرائيل، والطامح الى تعزيز العلاقات مع العمق العربي والإسلامي، وليس مع الكيان القائم على العنصرية والتوسع».

وتابع بالقول إن «دعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته، وتفعيل المقاطعة للكيان وتعبئة الرأي العام العالمي ضد السياسات الصهيونية تشكل ضمانة لإحباط المشروع الصهيوني».

وتأتي زيارة أولمرت الى عمّان، في أعقاب قمة عقدها الأحد مع الرئيس المصري حسني مبارك، الذي ترتبط بلاده كما الأردن، بمعاهدة سلام مع إسرائيل.

وتقود الحركة الإسلامية الأردنية القوى الأردنية التي ترفض الاعتراف بمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعة عام 1994 وتطالب بإلغاء هذه المعاهدة وطرد السفير الإسرائيلي من عمان واغلاق السفارة الإسرائيلية في العاصمة الأردنية.

بري الى القاهرة لدعم تطبيق المقررات المتعلقة بسورية والفلسطينيين

ميثاق شرف بين أقطاب لبنان للحد من الاحتقان السياسي والطائفي والحوار تناول الاستراتيجية الدفاعية ورسالة أنان لتحديد مزارع شبعا

بيروت ـ «القدس العربي»
ـ من سعد الياس:

أكثر من 4 ساعات دامت جلسة الحوار الوطني في جولتها الثامنة من التوصل الى استكمال البحث نهائياً في الاستراتيجية الدفاعية عن لبنان التي كانت محور نقاش امس، فأرجئ البحث الى جولة جديدة في 29 الشهر الجاري بعدما تكلّم في الموضوع أقطاب 14 آذار الذين نسقّوا موقفهم المشترك بعد اجتماع ليلي في قريطم ضمّ رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري ورئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط ورئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع والرئيس الاعلى لحزب الكتائب الشيخ امين الجميّل والنائب بطرس حرب والوزيرة نايلة معوض والوزير احمد فتفت والنائبين السابقين فارس سعيد وغطاس خوري،كما تكلّم في موضوع الاستراتيجية العماد ميشال عون والنائب غسان تويني.وجرى توقف عند الاحداث التي جرت ليل الخميس في الاول من حزيران (يونيو) سواء على الصعيد الاعلامي نتيجة تقليد شخصية الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أو على صعيد ردات الفعل من أنصار «حزب الله» التي طاولت أحياء في الاشرفية وعين الرمانة والطريق الجديدة وقطعت طريق المطار.

وأبرز ما توصّل اليه المتحاورون هو إجماعهم على ميثاق شرف حرصاً على توفير المناخات المناسبة لدفع الجهود الرامية الى توافق اللبنانيين على القضايا الوطنية الكبيرة والى تعزيز الوحدة الوطنية القادرة على حماية المسيرة نحو دولة حضارية ديمقراطية مستقلة، وقد أجمع المتحاورون بحسب بيان تلاه رئيس مجلس النواب نبيه بري «على وجوب السعي الى ازالة أجواء التشنج وتوحيد التوجه الوطني من خلال إقرار ميثاق شرف يرعى الحياة الديمقراطية في لبنان وعلاقات القوى والاحزاب بحيث يلتزم الجميع بقواعد الاحترام المتبادل في التخاطب السياسي والاعلامي وبالتقاليد الديمقراطية العريقة التي طبعت حياتنا السياسية والتي تحفظ حق الاختلاف في الرأي والمواقف وحرية الانتقاد بعيداً عن التجريح والمس بالكرامات الشخصية أو الحرية الفكرية، على أن يسعى اطراف الحوار لدى مؤيديهم والوسائل الاعلامية التابعة لهم من اجل احترام مضمون هذا الميثاق والحد من الاحتقان السياسي والطائفي الذي بات ينذر بمخاطر كبيرة لا يجوز السماح بحصولها أو التمادي بها، وحصر ممارسة حق التعبير أو المطالب في أطر الديمقراطية وفقاً للقوانين المرعية لمنع التجاوزات والحؤول دون حصول أي شغب محتمل».

واعتبر رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري الذي تناول طعام الغداء مع الرئيس بري في أحد مطاعم وسط بيروت «أن الحوار طويل ولا ينتهي في جلسة واحدة ، وتم التركيز على موضوع الاحتقان في البلد، والوضع على الارض خطر جداً ،ويجب على القيادات السياسية أن تتعامل مع الوضع بايجابية لأنها هي التي توصل الاحتقان الى الارض، ولذلك اتفقنا على ميثاق شرف للتعامل بجدية على صعيد تصريحات بعض السياسيين».

وكشف الحريري عن طرح رسالة الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان الى رئيس الحكومة فؤاد السنيورة حول لبنانية مزارع شبعا ورأى فيها دعماً لطروحات الاجماع الوطني بعدما طرحنا ضرورة اقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسورية وتحديد لمزارع شبعا ، وتبيّن من الامم المتحدة أن الطريقة الوحيدة لتحديد مزارع شبعا هي توقيع اتفاق بيننا وبين سورية».

وكانت أجواء التشنج انكسرت حدتها قبيل الجلسة نتيجة إلتقاء الاقطاب وتبادل المصافحات حيث سجلت مصافحة بين الامين العام لحزب الله وكل من جنبلاط وجعجع والجميّل، كما تصافح العماد عون مع النائب الحريري.وقد تبلّغ المتحاورون بمقتل أبو مصعب الزرقاوي في العراق لكنهم لم يغوصوا في القضية.

الى ذلك، يتوقع أن تشهد زيارة الرئيس نبيه بري الى القاهرة يومي غد وبعد غد مناسبة لاجراء محادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك والامين العام للجامعة العربية عمرو موسى تتناول كيفية دعم مقررات الحوار في لبنان ولاسيما في الشق المتعلق بالعلاقات بين بيروت ودمشق أو بموضوع معالجة السلاح الفلسطيني.

الامين العام لحزب الله اللبناني حسن نصرالله يصافح رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط

معارض سوري يهاجم مؤتمر لندن وينفي أن تكون حركته طلبت الإنضمام لجبهة الخلاص

■ لندن ـ يو بي أي: هاجم أنس العبدة الناطق الرسمي بإسم حركة العدالة والبناء السورية المعارضة المؤتمر الذي عقدته جبهة الخلاص الوطني في لندن، ونفى أن تكون حركته طلبت الإنضمام الى الجبهة التي شكّلها نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام والمراقب العام لجماعة الأخوان المسلمين علي صدر الدين البيانوني ومعارضون آخرون في بروكسل قبل نحو شهرين.

وأبلغ العبدة «يونايتد برس إنترناشونال» امس الخميس «نعتقد أن جبهة الخلاص الوطني لا تلبي طموحات الشعب السوري وتفتقد الى آليات واضحة في التغيير، ونرى ان مؤتمرها في لندن لم يمثل الحد الأدنى المطلوب من تطلعات فصائل المعارضة الوطنية السورية، كما أن بعض الشخصيات التي تمثلت في هذه الجبهة ليس لها إمتداد شعبي أو حزبي ولم تمارس أي نشاط سياسي منذ فترة طويلة في حين يفتقد البعض الآخر من أعضائها الى المصداقية المطلوبة لإحداث التغيير السلمي الحقيقي الذي ينشده الشعب السوري».

وقال العبدة «نحن في حركة العدالة والبناء وإستناداً الى ما تقدم لا نؤيد مؤتمر لندن لجبهة الخلاص»، نافياً أن تكون الحركة طلبت الإنضمام الى الجبهة.

وأوضح «على العكس، تلقينا رسائل مباشرة من أعضاء بارزين في هذه الجبهة (تجنب الكشف عن هوياتهم) تطلب منا الإنضمام وكان ردنا واضحا لا لبس فيه، وعلمنا أن بعض الأطراف المشاركة فيها لم تكن راضية عن الأساليب التي إتُبعت في إقرار أجندة مؤتمر لندن».

وحول التحرك المقبل لحركة العدالة والبناء، أجاب العبدة «سنعمل على تفعيل إعلان دمشق في الداخل والخارج وتشجيع الشباب السوري على الإنخراط في العمل السياسي الوطني من أجل بناء سورية المستقبل، ونعد لحملة تطالب بعودة المهجّرين والمنفيين السوريين تنطلق في التاسع عشر من حزيران (يونيو) الحالي الذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان وذلك في إعتصام أمام مقر الأمم المتحدة في جنيف».

وتابع العبدة «ندرس حالياً مع أطراف إعلان دمشق تشكيل لجان عمل على مستوى المحافظات السورية لمتابعة تنفيذ برنامج إعلان دمشق في التغيير السلمي، وندرس في الوقت ذاته تشكيل اللجنة الخارجية لدعم التوجهات الوطنية لإعلان دمشق لإيصال صوت ونبض الشعب السوري الحقيقي الى العالم الخارجي من منظور توجهنا للتغيير السلمي المنشود».

وسئل عن موقف حركة العدالة والبناء من إستمرار جماعة الأخوان المسلمين في إعلان دمشق، فأجاب «هذا الأمر متروك للجنة المؤقتة لإعلان دمشق».

وإعترض العبدة على الإقتراحات التي ترى أن إعلان دمشق يعاني من حالة جمود، مؤكداً «أن إعتقال عدد من رموزه حالياً دليل على حيوية (الإعلان) وقربه من متطلبات وهموم الشارع السوري».

بلير: ندعم تحقيق الأمم المتحدة حول اغتيال الحريري ومزاعم كولبل تصب في نظرية المؤامرة

■ لندن ـ يو بي أي: قال رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير ان حكومته تدعم بكل ما في الكلمة من معنى تحقيق الأمم المتحدة حول اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، واعتبر ما أورده الكاتب الألماني يورغن كولبل في كتابه «تصب في نظرية المؤامرة المعهودة».

وقال بلير في مؤتمره الصحافي الشهري امس الخميس «نحن ندعم تحقيق الأمم المتحدة بشكل كامل ونرى أن من المهم محاسبة المسؤولين عن هذا الإغتيال أمام العدالة».

وأضاف «إن ما نتحدث عنه في لبنان اليوم هو نضال هذا البلد من أجل تحقيق الديمقراطية ومن أجل أن يصبح حراً في إدارة شؤونه بالطريقة التي يريدها ونحن نقف الى جانب اللبنانيين لمساعدتهم على تحقيق ذلك».

وأشار بلير الى أن اللافت حقاً هو «أننا نرى الآن دولاً كثيرة في منطقة الشرق تكافح من أجل الديمقراطية وعلينا أن نساعدها في هذا المسعى، واغتيال الحريري كان متعمداً لعرقلة مثل هذا التوجه». وسخر بلير من اتهام الكاتب الألماني يورغن كولبل في الكتاب الذي أصدره مؤخراً جهاز الموساد الإسرائيلي ووكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه) بالوقوف وراء مخطط إغتيال الحريري.

وقال بلير «إن مثل هذه المزاعم ليست أكثر من نظرية المؤامرة المعهودة ولا تقدم شيئاً سوى كلام فارغ لأي نقاش».

في اليوم الأخير من مؤتمر «كسر دوامة العنف في لبنان» الذي نظمه مركز الدراسات اللبنانية

الوزير متري: بحثنا عن هويتنا الجديدة لا يعني التصعيد ضد جيراننا.. الاكاديمي نواف سلام: كثير من بنود الطائف لم يطبق بسبب التدخل السوري

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

قال وزير الثقافة الدكتور طارق متري ان لبنان حقق نصف تحرير من الهيمنة السورية على قراراته، واصبح قادرا على طرح امور متعلقة بمستقبله بحرية اكبر، ولكنه اوضح بان من الضرورة ان نركز في طموحاتنا نحو المستقبل حول الشأن الداخلي ويجب الا يدفعنا بحثنا عن هويتنا الجديدة الى المزيد من التصعيد تجاه جيراننا.

وتحدث متري في مؤتمر «كسر دوامة العنف، الحروب الأهلية في لبنان» الذي نظمه «مركز الدراسات اللبنانية في بريطانيا» عما سماه «ترجسية الطوائف اللبنانية»،

ورد وزير الثقافة خلال حفلة العشاء التي اقيمت على شرفه (الاربعاء مساء) مع المشاركين في المؤتمر والمداخلات التي القيت صباح الخميس في جلسة بعنوان «فترة ما بعد الحرب الاهلية» التي ترأسها الدكتور اسامة صفا من «المركز اللبناني لدراسات السياسات» على اسئلة حول مشروع قانون الانتخاب الجديد المطروح على مجلس النواب من قبل اللجنة المكلفة لتحضيره. وتمنى ان يعزز القانون الجديد التعددية الحضارية في لبنان. واكد بان الحكومة اللبنانية ستبدأ في بحث مشروع القانون الجديد للانتخاب في اجتماعاتها القريبة المقبلة، ولكنه اوضح بأنه من غير المتوقع ان تتم الموافقة عليه واقراره بعجلة وسيفسح المجال لفترة مداولات قبل اقراره، وبعد ذلك سيعرض على البرلمان حيث سيحتاج القانون الجديد الى تأييد اكثرية نواب المجلس النيابي، واذا لم يتم اقراره فسيستمر العمل بالقانون الحالي الذي اعتمد في الانتخابات الاخيرة.

وطرح عليه الدكتور سمير خلف (الاستاذ في الجامعة الامريكية) سؤالا حول قدرة القانون الجديد على التبديل الفعلي للأوضاع في لبنان، واجاب متري بان اي قانون جديد للانتخاب لن ينجح في ازالة المخاوف والتوتر بين الفئات اللبنانية بيد انه قد يعدل بعض السياسات التي تثير الحساسيات لدى بعض المجموعات في لبنان.

واشار متري الى ان الحكومة اللبنانية لا يمكنها ان تفرض قيودا على الاعلام في لبنان، في رد على سؤال حول احداث الاسبوع الماضي التي ادت الى توتر عام على اثر برنامج تلفزيوني تعرض للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ولكنه تمنى الا تدفع هذه الوسائل الاعلامية الى تصعيد الخوف لدى المجموعات اللبنانية.

وفي مداخلة الدكتور نواف سلام رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة الامريكية في بيروت وأمين عام اللجنة المكلفة وضع قانون انتخابي جديد للبنان صباح الخميس تطرق الى المواد التي يجب تعديلها في اتفاق الطائف، وقال ان امورا كثيرة وردت في هذا الاتفاق ولكنها لم تطبق ومنها تحقيق اللامركزية الادارية، وحرية السلطة القضائية واستقلالها، والغاء الطائفية السياسية.

وقال ان الكثير من بنود الطائف لم تطبق بسبب ما سماه «اليد الثقيلة السورية في تدخلها في الشؤون اللبنانية».

واشار الى ضرورة تعديل المادة 52 من دستور الطائف حيث لم يتم وضع فترة زمنية محددة يختار خلالها رئيس الجمهورية رئيس الحكومة الجديد بعد التشاور مع النواب. وقال ان هذه المدة يجب ان تحدد في عشرة ايام في المرحلة الاولى ثم سبعة ايام اخرى، ومن بعدها اذا لم يعلن رئيس الجمهورية اسم رئيس الحكومة الجديد فيجب تعيين حكم او لجنة حاكمة تدعو مجلس النواب الى التصويت على اسم رئيس الوزراء الجديد. وبالنسبة للمادة 56، التي تتيح لرئيس الجمهورية اعادة النظر في قرارات الحكومة، فاذا عرقل الرئيس هذه القرارات، اقترح سلام ان يُعطى الرئيس 15 يوما للتوقيع عليها ومن بعدها تصبح هذه القرارات سارية المفعول اذا لم يتم التوقيع عليها. اما اذا رفض الوزير المختص التوقيع على قرار يتخذه مجلس الوزراء، فاقترح سلام ان يعطى 15 يوماً للتوقيع، واذا لم يفعل يُعتبر مستقيلا من الحكومة ويسري القرار ويعرض على المجلس النيابي. وقال ان ما يطبق على رئيس الجمهورية يجب ان يطبق على رئيس الحكومة في مجال رفض التوقيع على القرارات، اي ان تعطى فترة زمنية ومن بعدها يعتبر القانون ساري المفعول. اما بالنسبة للمراسيم العادية التي يقرها مجلس النواب (كما في مجال تعيين مجلس القضاء مؤخرا) فهنا ايضا اقترح سلام فترة زمنية يتبعها تحكيم ومن ثم يتم اقرار القرارات. اما مايكل جونسو نمن جامعة ساسيكس (برايتون) الانكليزية فدعا الى تقوية دور المجتمع المدني في لبنان على حساب التوجهات الطائفية. وقال ان المجتمع المدني في لبنان اكثر تطورا من اي بلد عربي آخر. واعتبر بان التوجه السلطوي لدى قادة العائلات الذكور يتفاعل ويصبح اكثر قوة عبر انتشار سلطة الميليشيات في البلد، بحيث يصبح قائد الميليشيا بدلا لقائد العائلة السلطوية وبحيث يستمر القمع عموما وقمع حرية النساء والاستيلاء على حرية القرار لديهن. ودعا جونسون الى اقرار الزواج المدني لانه يساهم في تجاوز الطائفية. ورأى بان الطائفية تشكل ضربا من ضروب العنصرية، وتساهم في تصعيد التدخل الاجنبي في الشؤون اللبنانية. واعتبر بان اصدار تشريعات جديدة في مجال الزواج والطلاق يساهم في تطوير المجتمع اللبناني سياسيا واجتماعيا.

اما الدكتور رودي جعفر، المسؤول في جمعية «نحو المواطنين» بالاضافة الى دوره التعليمي في الجامعة الامريكية، فدعا الى تطبيق نظام «الصوت الواحد المتنقل» (STV) الذي يتيح للناخب اللبناني ان يصوت، في محافظة كبيرة او صغيرة او في قضاء، لمرشحه المفضل واضافة خياره لمرشح آخر او اكثر في ورقة اقتراع واحدة. وقد نوقش بكثافة حول هذا المشروع الذي طبق في عشرة امكنة من العالم، وما زال مشروعا اختباريا. وتطرق الدكتور شربل نحاس الى ما سماه توزيع الخدمات العامة على بعض فئات المجتمع اللبناني، وانعكاسات هذا التوزيع الاقتصادية والسياسية. ودعا الى تحسين الاوضاع الاقتصادية والمعيشية للفئات اللبنانية المحتاجة بدلا من خلق فوضى اقتصادية واجتماعية عبر تزويدها بحاجاتها المعيشية (كهرباء ووظائف الخ) على حساب اقتصاد الدولة وهيبتها.

واختتم امس المؤتمر الذي نظمه «مركز الدراسات اللبنانية في بريطانيا» في فندق البستان في بيت مري (لبنان) باشراف رئيس مجلس ادارته الاستاذ جورج عسيلي واللجنة المنظمة التي تساعده ومنسقها الدكتور يوسف شويري. واقيمت حفلة عشاء في نهاية المؤتمر في منزل عضوة مجلس الادارة السيدة داليا سلام ريشاني في الدوحة حضرها عدد كبير من المشاركين والقت خلالها السيدة ريشاني كلمة شكرت فيها الجميع.